

كان معلوما على جهة الجواز معلوما على جهة الوجوب ، ثم انهم اذا ارادوا تأكيد هذا الوجوب ادخلوا الضمير المسمى فصلا بين الجزأين ، فقالوا :
(زيد هو المنطلق) •

ومن الفرق بين المسألتين - وهو مانس الحاجة الى معرفته - أنك اذا نكرت الخبر جاز أن تأتي بمبتدأ ثان على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأول ، واذا عرفت لم يجز ذلك •

تفسير هذا أنك تقول : (زيد منطلق وعمرو) - تريد (وعمرو منطلق أيضا) ، ولا تقول : (زيد المنطلق وعمرو) - ذلك لأن المعنى مع التعريف على أنك أردت أن تثبت انطلاقا مخصوصا قد كان من واحد، فاذا أثبتته لزيد لم يصح اثباته لعمرو ، ثم ان كان قد كان ذلك الانطلاق من اثنين ، فانه ينبغي أن تجمع بينهما في الخبر ، فنقول : زيد وعمرو هما المنطلقان - لا أن تفرق ، فتثبته أولا لزيد ، ثم تجيء فتثبته لعمرو •

ويعرض عبد القاهر - وهو بصدد تعريف الخبر - لافادة (آل) معنى الجنس ، ثم وضع وجوها منها ، فقال (٤٠) :

« واعلم أنك تجد الألف واللام في الخبر على معنى الجنس ، ثم ترى له في ذلك وجوها :

الوجه الاول :

أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة ، وذلك قولك :
(زيد هو الجواد ، وعمرو هو الشجاع) تريد أنه الكامل ، الا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجود ، أو الشجاعة لم توجد الا فيه ، وذلك لأنك لم تعتد بما كان من غيظه لقصوره عن أن يبلغ الكمال ، فهذا كالاول